الأمم المتحدة S/2023/340

مجلس الأمن

Distr.: General
11 May 2023
Arabic
Original: English

تنفيذ القرار 2631 (2022)

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2631 (2022)، الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز نحو الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ويتناول التقرير أهم التطوّرات المتعلقة بالعراق ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الأمم المتحدة فيه منذ تقريره السابق المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2023 (S/2023/58) والإحاطة التي قدَّمتها الممثلة الخاصة للعراق ورئيسةُ البعثة إلى مجلس الأمن في 2 شباط/فبراير 2023.

ثانيا - موجز التطورات السياسية الرئيسية

ألف - الحالة السياسية

2 - في 4 شباط/فبراير، احتفلت حكومة العراق بقيادة رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، بمرور 100 يوم على توليها السلطة. وفي مؤتمر صحفي عقد في 7 شباط/فبراير، قدم رئيس الوزراء معلومات مُحدّثة عن حالة تنفيذ أولويات الحكومة. وسلط الضوء، في جملة أمور، على الجهود المبذولة لمكافحة الفساد وإيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات. وإضافة إلى ذلك، أعلن رئيس الوزراء أن وزارة النفط الاتحادية ووزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان قد ناقشتا مشروع قانون النفط والغاز وأن المزيد من المناقشات ستجري بعد اعتماد قانون الموازنة الاتحادية.

3 - وفي 12 آذار/مارس، وبعد اجتماعات تحضيرية مكثفة ومشاورات مع حكومة إقليم كردستان وأعضاء تحالف إدارة الدولة، أعلن وزير المالية عن وضع الصيغة النهائية لمشروع الموازنة. ووافق عليه مجلس الوزراء في 13 آذار/مارس وتسلّمه مجلس النواب في 16 آذار/مارس.

4 - وفي مؤتمر صحفي عُقد في 13 آذار/مارس، قدم رئيس الوزراء مزيدا من المعلومات عن مشروع الموازنة الاتحادية، الذي كان مجلس الوزراء قد وافق عليه للفترة 2023-2025. وفيما يتعلق بفترة السنوات

الرجاء إعادة استعمال الورق

الثلاث، أشار إلى "إمكانية التعديل من قبل وزارتي المالية والتخطيط، بموافقة مجلس الوزراء ومجلس النواب، في حال تغير أسعار النفط وكمياته". وفي إطار مشروع موازنة عام 2023، يُقدر إجمالي الإيرادات بمبلغ 103,5 بلايين دولار والنفقات بمبلغ 153,1 بليون دولار. وذكر رئيس الوزراء أن النفقات المقترحة تتسق مع أولويات حكومته وأشار إلى أن مشروع الميزانية يحظى بالتأييد السياسي. وذكر رئيس الوزراء أيضا أن حصة الميزانية لإقليم كردستان العراق قد تم تحديدها على أساس "التفاهم وتوافق الآراء" المتبادل و "اتفاق شامل بشأن المشاكل العالقة ومعظم القضايا المتعلقة بميزانية تصدير النفط وطريقة الإدارة والإشراف".

5 - و 2 نيسان/أبريل، أعلن النائب الأول لرئيس مجلس النواب، محسن المندلاوي، في بيان أصدره أن مشروع الموازنة قد أحيل إلى اللجنة المالية البرلمانية التي وجهت بالتعجيل بعملية الاستعراض. وأجرى مجلس النواب، يومي 5 و 17 نيسان/أبريل على التوالي، القراءتين الأولى والثانية لمشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنوات المالية 2023 و 2024 و 2025.

6 - وجرت الاستعدادات للميزانية على خلفية تقلبات أسعار الصرف التي لا يمكن التنبؤ بها وإعادة تقييم سعر الدينار العراقي. وفي 7 شباط/فبراير، وافق مجلس الوزراء على تحديد سعر الصرف الرسمي عند 1 300 دينار عراقي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة، مما زاد من قيمة الدينار مقابل الدولار. وفي اليوم نفسه، أوضح البنك المركزي العراقي أن إعادة التقييم وغيره من الإجراءات التي اتخذت ستسهم في تحقيق هدفه المتمثل في استقرار الأسعار من أجل حماية القوة الشرائية للعراقيين.

7 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ناقش أعضاء مجلس النواب الإطار القانوني لانتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات المقبلة. واختتم مجلس النواب، في 13 شباط/فبراير، جلسة القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية (رقم 12 لعام 2018). وتضمن مشروع القانون مقترحا بإلغاء قانون انتخابات مجلس النواب (رقم 9 لعام 2020) وتنظيم الانتخابات الوطنية والمحلية بموجب قانون وحيد. ووجهت مجموعات من المجتمع المدني وأعضاء البرلمان المستقلين وبعض الأحزاب السياسية الصغرى انتقادا لأحكام في التعديلات المقترحة، ولا سيما العودة إلى نظام التمثيل النسبي للقائمة المفتوحة باستخدام طريقة "سانت ليغو" المعدلة. وفي 13 شباط/فبراير، أصدرت حركة امتداد بيانا وصفت فيه مشروع القانون بأنه "تحدٍ لإرادة الشعب"، في إشارة إلى المطالب التي أُعرب عنها خلال احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 التي انعكست لاحقا في قانون عام 2020. وفي 27 آذار/مارس، وعلى الرغم من المعارضة، صوّت النوّاب على التعديل الثالث لقانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية (رقم 12 لعام 2018)، الذي يتضمن أحكاما تتعلق بانتخابات مجلس النواب. وعملا بالتعديلات، ستُجرى انتخابات مجالس المحافظات في موعد أقصاه 20 كانون الأول/ديسمبر 2023، على أن يحدد مجلس الوزراء تاريخها بالتشاور مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

8 - وواصلت حكومة العراق، على سبيل الأولوية، إبراز الحاجة إلى التصدي لتحديات تغير المناخ وندرة المياه. وفي 26 شباط/فبراير، ترأس رئيس العراق، عبد اللطيف جمال رشيد، اجتماعا لمناقشة تحديات المياه التي تواجه بلده. وحضر الاجتماع وزير الموارد المائية وممثلون عن المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة الآخرون. وشدد الرئيس على ضرورة التوصل إلى اتفاق مع البلدان المجاورة بشأن إدارة المياه. و في 2 آذار/مارس، في اجتماع للجنة الوطنية العليا للمياه برئاسة رئيس الوزراء، ناقش وزير الموارد المائية ووزير البناء والإسكان والبلديات والأشغال العامة وغيرهما من المسؤولين الحكوميين الحاجة إلى التواصل الدبلوماسي الإقليمي في هذا الصدد. وفي 12 آذار/مارس، في البصرة، افتتح رئيس الوزراء مؤتمر المناخ

العراقي الذي استمر يومين، وهو أول مؤتمر بشأن المناخ يُعقد في البلد. وحضر المؤتمر ممثلون لمختلف الوزارات العراقية والبعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية، وقد نظمته حكومة العراق بدعم من الأمم المتحدة في العراق. وأشار رئيس الوزراء، في كلمته الافتتاحية، إلى التأثير الضار لتغير المناخ وسلط الضوء على أهمية تنفيذ رؤية العراق فيما يتعلق بالعمل المناخي، في حين دعا إلى تقديم الدعم الدولي لتنفيذ مساهمات بلده المحددة وطنيا بما يتماشى مع اتفاق باريس. كما بيّن مبادرات التخفيف المقرّرة، بما في ذلك هدف توليد ثلث طاقة البلد من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

9 - وتواصلت المناقشات بشأن الانتخابات لبرلمان إقليم كردستان. وفي 28 شباط/فبراير، أعلن ممثلو الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في بيان مشترك أنهم توصلوا إلى اتفاق بشأن بعض المسائل المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك ما يتعلق بإنشاء دوائر انتخابية متعددة واستخدام قاعدة البيانات البيومترية التابعة للمفوضية العليا المستقلة الاتحادية للانتخابات في الانتخابات الإقليمية. وتم تأكيد هذا الاتفاق في 11 آذار/مارس في بيان صادر عن ممثلي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وغوران (حركة التغيير) ومجموعة العدالة الكردستانية والاتحاد الإسلامي الكردستاني وكوملة (حزب الكادحين) والحزب الشيوعي. وأعلنت الأحزاب أنها ستواصل المشاورات مع ممثلي الأقليات في الإقليم بشأن توزيع المقاعد المخصصة لمجموعات الأقليات.

10 - وفي 15 آذار/مارس، أنشأ برلمان إقليم كردستان لجنة خاصة للعمل على إعادة تنشيط المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الإقليم. وفي غضون ذلك استمرت المشاورات فيما يتعلق بتوزيع المقاعد البرلمانية المخصصة لمجموعات الأقليات. وفي 26 آذار/مارس، أعلنت رئاسة إقليم كردستان العراق أن الانتخابات البرلمانية في الإقليم ستُجرى في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

باء - العلاقات بين بغداد وأربيل

11 - واصلت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان المشاركة في الحوار حول القضايا العالقة، بما في ذلك تقاسم الإيرادات ومشروع قانون النفط والغاز الاتحادي. وفي 13 آذار/مارس، أشار رئيس الوزراء، في ملاحظاته التي أدلى بها بشأن مشروع قانون الموازنة الاتحادية، إلى أنه، إضافة إلى حصة الميزانية الاتحادية المخصصة لإقليم كردستان، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها مع حكومة إقليم كردستان بشأن المسائل المتعلقة بإنتاج النفط في الإقليم تضمنت حكما بشأن إيداع عائدات الإقليم من النفط في حساب مصرفي وحيد يخضع للرقابة الاتحادية.

12 - وفي اليوم نفسه، أعلنت وزارة المالية والاقتصاد في حكومة إقليم كردستان أن الحكومة الاتحادية حولت مبلغ 400 بليون دينار عراقي لدفع مرتبات شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022 إلى الإقليم في إطار الاتفاق المبرم بين الجانبين. وذكر مسؤولو حكومة إقليم كردستان أن تلك الأموال ستساعد في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في الإقليم.

13 - وفي يومي 14 و 15 آذار/مارس، قام رئيس الوزراء، بأول زيارة رسمية له إلى إقليم كردستان العراق منذ توليه منصبه. والتقى برئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، ونائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، قوباد طالباني، فضلا عن قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، ضمن محاورين آخرين. وبعد اجتماعات عُقدت في أربيل في 14 آذار/مارس، أكد رئيس الوزراء استعداد الحكومة الاتحادية للتواصل "مع جميع القوى السياسية

والتوصل إلى مزيد من الاتفاقات" لمعالجة المسائل العالقة بين الجانبين. وعقب اجتماعات عُقدت في السليمانية في 15 آذار/مارس، ذكر رئيس الوزراء أن المناقشات ركزت على "تعزيز التفاهمات السياسية" بين القوى الوطنية من أجل ضمان الاستقرار والازدهار الاقتصادي. وأصدر مسؤولو حكومة إقليم كردستان بيانات رحبوا فيها بالزيارة وبقرار مجلس الوزراء المؤرخ 13 آذار/مارس القاضي بالاعتراف بقضاء حلبجة كمحافظة. وفي 2 نيسان/أبريل، أكمل مجلس النواب القراءة الأولى لقانون لسن ذلك القرار.

14 - وتكثفت المشاورات بين بغداد وأربيل بعد أن أعلن فريق التحكيم التابع لغرفة التجارة الدولية في 23 آذار/مارس أن أصدر قرارا بشأن قضية رفعتها الحكومة الاتحادية في عام 2014 بشأن استخدام خط أنابيب العراق - تركيا لصادرات النفط من إقليم كردستان العراق. وفي 25 آذار/مارس، رحبت وزارة النفط الاتحادية بالقرار في بيان وأعلنت أنها ستستكشف، مع أصحاب المصلحة في إقليم كردستان والسلطات التركية، آليات تصدير النفط عبر ميناء جيهان التركي من أجل ضمان استمرار صادرات النفط من جميع أنحاء العراق. وذكرت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في اليوم نفسه أن المشاورات مع الحكومة الاتحادية بشأن تقاسم الإيرادات وإدارة النفط والغاز ستتواصل، بهدف التوصل إلى اتفاق نهائي. كما أصدرت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية في تركيا بيانا يتعلق بهذه المسألة في 28 آذار/مارس. وفي نهاية آذار/مارس، سافر وفد من حكومة إقليم كردستان إلى بغداد لمناقشة استئناف صادرات النفط عبر خط أنابيب العراق - تركيا، التي توقفت بعد صدور قرار التحكيم.

15 - وفي 4 نيسان/أبريل، وعقب مفاوضات مكثفة، تحت رعاية رئيس وزراء الحكومة الاتحادية ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، وقّعت الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان اتفاقا في بغداد لاستئناف صادرات النفط. وعقب توقيع الاتفاق، أعلن رئيس وزراء الحكومة الاتحادية في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره من حكومة إقليم كردستان، أن الاتفاق "مؤقت"، وأضاف أن مبادئه ستنعكس في قانون الموازنة الاتحادية وقانون النفط والغاز وستساعد على التعجيل بإجازة قانون الموازنة. وشدد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، على أن الاتفاق أوجد "مناخا إيجابيا" لإجازة قانون النفط والغاز. ولم يُنشر الاتفاق، لكن المتحدث باسم الحكومة العراقية أبلغ وسائل الإعلام بأن المؤسسة الحكومية العراقية لتسويق النفط ستقوم الآن بتسويق النفط المنتج في إقليم كردستان العراق. ومع ذلك ستحتفظ حكومة إقليم كردستان بالسيطرة على الإيرادات، ولكنها ستخضع لمراجعة الحسابات بإشراف الحكومة الاتحادية. ولا يزال تنفيذ الاتفاق المؤقت معلقا وقد توقفت الصادرات، حيث تواصل الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة إقليم كردستان وحكومة تركيا التفاوض حول تفاصيل الاتفاق.

جيم - الحالة الأمنية

16 - واصل تنظيم داعش شن هجمات غير نمطية، معظمها في محافظات الأنبار وبغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، في حين واصلت قوات الأمن العراقية عمليات مكافحة الإرهاب ردا على نشاط داعش. وفي الفترة من 4 شباط/فبراير إلى 19 نيسان/أبريل، نسب 96 هجوما إلى تنظيم داعش، استهدف معظمها قوات الأمن العراقية. ونسب ما مجموعه 92 هجوما إلى داعش في الربع الأول من عام 2023، مقارنة بـ 188 هجوما خلال الربع الأول من عام 2022، وهو أدنى رقم فصلي يُبلغ به منذ إعلان العراق الانتصار على داعش في كانون الأول/ديسمبر 2017، وهو مؤشر على الانخفاض العام في الهجمات التي نُسبت إلى التنظيم في السنوات الأخيرة.

17 - وفي الربع الأول من عام 2023، استؤنفت الهجمات ضد قوافل تابعة لشركات عراقية متعاقدة على نقل إمدادات للتحالف الدولي ضد داعش، وذلك لأول مرة منذ 22 آب/أغسطس 2022، حيث أُبلغ عن تسع هجمات في الفترة بين 12 كانون الثاني/يناير و 19 نيسان/أبريل، في محافظات بابل وبغداد والمثنى والقادسية وصلاح الدين. ولم يُبلغ عن وقوع إصابات. وتبنت سبع من الهجمات جماعة تطلق على نفسها اسم فصيل المقاومة الدولية، في حين أعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم كتائب الانتقام للمهندس مسؤوليتها عن هجوم واحد.

18 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت وزارة الدفاع التركية عن استمرار العمليات البرية والجوية ضد أهداف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، بما في ذلك محافظات دهوك وأربيل والسليمانية.

19 - وفي 5 نيسان/أبريل، أفاد المتحدث باسم وزارة خارجية تركيا بأن بلده أغلقت مجالها الجوي أمام الطائرات المتجهة إلى مطار السليمانية الدولي أو المنطلقة منه، اعتبارا من 3 نيسان/أبريل. وأوضح أن القرار جاء بعد "تكثيف" أنشطة حزب العمال الكردستاني في السليمانية و "تسلل المنظمة الإرهابية إلى المطار"، مما هدد سلامة الطيران. وسيظل القرار ساري المفعول حتى 3 تموز/يوليه 2023، ثم سيُعاد تقييمه في ضوء أي تطورات أخرى.

20 - وفي 7 نيسان/أبريل، أبلغت مديرية مطار السليمانية عن وقوع انفجار بالقرب من مطار السليمانية الدولي. وفي بيان صدر في 8 نيسان/أبريل، أدانت رئاسة العراق الحادث ودعت إلى الحوار مع الأطراف المعنية. وفي بيان منفصل، أدانت رئاسة إقليم كردستان العراق الحادثة أيضا. وفي اليوم نفسه، زار مستشار الأمن الوطني، قاسم الأعرجي، وفريق للتحقيق موقع الانفجار. وقامت أفرقة تحقيق تضم أعضاء من لجنة الأمن والدفاع التابعة لمجلس النواب ولجنة شكلها رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان بزيارة الموقع في يومي 10 و 19 نيسان/أبريل، على التوالي. ولم تصدر أفرقة التحقيق تلك أي نتائج رسمية بعد.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

21 - واصلت حكومة العراق تعزيز سياسة خارجية تركز على تعزيز العلاقات الثنائية، بما في ذلك تعزيز التعاون الاقتصادي، وزيادة الاستثمار الأجنبي، مع التشديد على ضرورة احترام سيادة العراق، وتعزيز العلاقات الإقليمية والدولية المتوازنة. وتشمل الجوانب الرئيسية الأخرى لمشاركة البلد على الصعيدين الإقليمي والدولي تغير المناخ والقضايا المتعلقة بالمياه.

22 - وبعد الزلازل التي ضربت جنوب تركيا وشمال الجمهورية العربية السورية في شباط/فبراير، قدم العراق مساعدات إنسانية للمتضررين في كلا البلدين. وفي الفترة بين 8 و 11 شباط/فبراير، تحدّث كل من الرئيس ورئيس الوزراء العراقيين هاتفيا مع رئيسي الجمهورية العربية السورية وتركيا للتعبير عن تعازيهما وتضامنهما. وزار وفد برلماني عراقي، بقيادة النائب الأول لرئيس مجلس النواب، الجمهورية العربية السورية في يومي 10 و 11 شباط/فبراير والتقى برئيس وزراء البلد ومسؤولين آخرين. وفي 14 شباط/فبراير، سافر رئيس إقليم كردستان العراق إلى مناطق في تركيا متضررة من الزلازل والتقى برئيس تركيا في أنقرة.

23 - وفي 8 شباط/فبراير، سافر وزير الخارجية، فؤاد حسين، إلى الولايات المتحدة. والتقى على نحو منفصل بعدد من المسؤولين في الولايات المتحدة، بمن فيهم وزير الخارجية، ونائب وزير الخزانة، والمبعوث

الرئاسي الخاص لشؤون المناخ، والمبعوث الخاص لإيران، ومديرة وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

24 - وفي 9 شباط/فبراير، سافر رئيس الوزراء إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث التقى بكبار المسؤولين، بمن فيهم رئيس الدولة ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء. وبيان مشترك، أكد البلدان الأهمية التي يوليانها لتعزيز الروابط السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية.

25 - وفي 17 شباط/فبراير، حضر رئيس الوزراء ووزير الخارجية مؤتمر ميونيخ التاسع والخمسين للأمن. وسلطت رئيس الوزراء، في كلمته أمام المؤتمر، الضوء على أولويات بلده، بما في ذلك مكافحة الفقر وإيجاد فرص العمل والإصلاح المالي وتغير المناخ. والتقى أيضا بنظرائه من أرمينيا والدنمارك ودولة فلسطين، فضلا عن عدة مسؤولين آخرين رفيعي المستوى، بما في ذلك من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والكويت واليمن. كما حضر المؤتمر رئيس إقليم كردستان العراق.

26 - وفي 25 شباط/فبراير، استضاف العراق المؤتمر الرابع والثلاثين للاتحاد البرلماني العربي، الذي حضره رؤساء برلمانات البلدان العربية. وترأس المؤتمر رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، بصفته الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني العربي، وقد حضره أيضا رئيس العراق. وأكد رئيس البرلمان أهمية المؤتمر في تعزيز العلاقات بين البلدان العربية وتعزيز الأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي. وفي 26 شباط/فبراير، ترأس رئيس البرلمان وفدا من الاتحاد البرلماني العربي إلى دمشق للالتقاء برئيس الجمهورية العربية السورية ورئيس مجلس الشعب السوري.

27 - وفي 2 آذار/مارس، ألقى الرئيس كلمة أمام الاجتماع المعقود على مستوى القمة لفريق الاتصال التابع لحركة عدم الانحياز في سياق التصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لمناقشة قضايا التعافي العالمي في فترة ما بعد الجائحة، الذي استضافته أذربيجان.

28 - وفي 5 آذار/مارس، عقد رئيس الوزراء اجتماعين منفصلين في القاهرة مع رئيس مصر ورئيس وزرائها، أعرب فيهما عن اهتمام العراق بتعزيز التعاون الثنائي مع مصر. وفي 9 آذار/مارس، وعلى هامش الدورة 159 لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، التي عُقدت في القاهرة، ناقش وزير الخارجية ونظيره الأردني تعزيز التعاون الثنائي بين العراق والأردن، واستعرضا التحالف الإقليمي بين الأردن والعراق ومصر والتنسيق الثلاثي بين تلك البلدان.

29 - وفي 10 آذار/مارس، أصدرت وزارة الخارجية بيانا رحبت فيه بالاتفاق الذي وقعته في بيجين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية. وفي ذلك الصدد، سلطت الوزارة الضوء على الجهود التي بذلتها حكومة العراق، التي استضافت عدة جولات من المحادثات بين الجانبين، مما أرسى "قاعدة صلبة" لمزيد من الحوار في عمان والصين.

30 - وفي الفترة من 19 إلى 21 آذار/مارس، شارك وزير الخارجية في سلسلة من الاجتماعات في بروكسل، بما في ذلك الاجتماع الثالث لمجلس التعاون العراقي - الأوروبي. وأصدر الجانبان إعلانا مشتركا حددا فيه الالتزامات التي تعهد بها الاتحاد الأوروبي والعراق لزيادة التعاون من أجل تعزيز الإصلاحات الاقتصادية والتحول الأخضر المستدام.

31 - وفي يومي 21 و 22 آذار/مارس، زار رئيس الوزراء تركيا. وخلال الزيارة، التقى رئيس الوزراء برئيس تركيا، رجب طيب أردوغان، فضلا عن وزير التجارة وممثلي الأعمال التجارية، وذلك في المقام الأول لتشجيع الاستثمار في العراق. وقد نوقشت عدة مشاريع مشتركة، بما في ذلك خط للسكك الحديدية والنقل البري من جنوب العراق إلى الحدود العراقية التركية. وخلال مؤتمر صحفي مشترك، شكر رئيس الوزراء الرئيس أردوغان على "جهوده المسؤولة والفعالة لتخفيف ضائقة المياه الملحّة في العراق"، وذكر أن رئيس تركيا أمر بزيادة كمية المياه التي يجري ضخها إلى العراق لمدة شهر واحد. وصرح الرئيس أردوغان بأنه مع أن تركيا تمر أيضا بجفاف ما ينفك يزداد سوءا بسبب تغير المناخ، فقد قررت زيادة ضخ كمية المياه "إلى أقصى حد ممكن".

32 - وفي الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس، قاد الرئيس وفدا من العراق لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه في نيويورك. وأوضح الرئيس في كلمته أمام المؤتمر الحاجة الملحة لمعالجة أزمة المياه في العراق. وفي 24 آذار/مارس، أصبح العراق الدولة التاسعة والأربعين وأول بلد في الشرق الأوسط ينضم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

33 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استقبل رئيس الوزراء زوارا رفيعي المستوى من جهات من بينها البرلمان الأوروبي والاتحاد الروسي والأردن وألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية والسودان ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. كما زار العراق ممثلون رفيعو المستوى من عدة هيئات متعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد العربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة البلدان المصدرة للنفط والبنك الدولي.

34 - وفي 14 نيسان/أبريل، حضر وزير الخارجية اجتماعا وزاريا استشاريا في جدة جمع بين وزراء من مجلس التعاون لدول الخليج العربي والعراق والأردن ومصر. والتقى الوزير في اجتماعين منفصلين بنظيريه من البحرين والمملكة العربية السعودية على هامش الاجتماع لمناقشة التعاون الثنائي والاستقرار الإقليمي.

ثالثا - إحاطة بمستجدات أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت الممثلة الخاصة اتصالات مكثفة مع كبار المسؤولين في الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وقادة الأحزاب السياسية، والجماعات النسائية. وواصلت التشديد، في جملة أمور، على الحاجة إلى الحوكمة الرشيدة والشفافية، واتخاذ تدابير قوية ومستدامة لمكافحة الفساد، والإصلاح المنهجي، وتعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير. وشددت كذلك على أن الشمول والمساواة، فضلا عن الالتزام القوي من مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بوضع المصلحة الوطنية فوق كل شيء آخر، تعد عناصر أساسية لتعزيز الإصلاح والتغيير. كما أكدت مجددا على الحاجة إلى حوار مؤسسي للتوصل إلى حل شامل ودائم لجميع القضايا العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان.

36 - وزار الأمين العام العراق في يومي 1 و 2 آذار/مارس. وخلال زيارته التقى برئيس العراق ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية والقادة السياسيين، فضلا عن ممثلين للنساء والشباب والمجتمع المدني. وأعرب الأمين العام، في لقاءاته، عن تضامن الأمم المتحدة مع حكومة العراق وشعبه والتزامها

بدعمهما. وإضافة إلى ذلك، رحب باعتزام الحكومة إعطاء الأولوية للإصلاحات ومواصلة مشاركتها الإقليمية البناءة، مع التأكيد على أهمية تعزيز مؤسسات الدولة الديمقراطية وتقديم الخدمات الرئيسية.

37 - وفي 2 آذار/مارس، زار الأمين العام مخيم جدعة 1 في محافظة نينوى، الذي يستضيف مواطنين عراقيين عائدين من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية. وأثناء وجوده هناك، أثنى على الجهود النموذجية التي تبذلها حكومة العراق لإعادة أولئك المواطنين إلى وطنهم وإعادة إدماجهم وشجعها على ذلك.

38 - ثم سافر إلى إقليم كردستان العراق، حيث التقى برئيس إقليم كردستان ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ورئيسة برلمان إقليم كردستان. وشدد الأمين العام على أهمية التغلب على الخلافات الداخلية وعلى أن الجهود الموحدة التي تبذلها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة القضايا العالقة أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في العراق.

39 - وقامت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بزيارة إلى العراق في الفترة من 22 إلى 24 كانون الثاني/يناير. وفي بغداد، التقت برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية وأشادت بجهود الحكومة لتنفيذ الإصلاحات الحيوية. وفي أربيل، أجرت محادثات بنّاءة مع رئيس إقليم كردستان ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان ورئيسة برلمان إقليم كردستان حول العلاقات بين بغداد وأربيل والانتخابات لبرلمان إقليم كردستان. كما عقدت وكيلة الأمين العام اجتماعات مع قيادات نسائية ومجموعات شبابية وممثلين للمجتمع المدني في بغداد وأربيل، حيث استمعت لشواغلهم وشددت على الدور المهم للنساء والشباب في بناء عراق مزدهر ومستقر.

40 - وشددت الممثلة الخاصة، في كلمتها بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، في جملة أمور، على ضرورة ضمان إزالة الحواجز القائمة التي تحول دون إعمال المرأة لحقوقها السياسية وتحقيق توازن أفضل بين الجنسين في مناصب صنع القرار. وشددت أيضا على ضرورة زيادة الحماية التي تمس الحاجة إليها للنساء، بمن فيهن المنتميات إلى طوائف الأقليات، اللائي يعشن في أوضاع هشة، والتعجيل باعتماد مشروع قانون مكافحة العنف العائلي.

41 - وفي 12 آذار/مارس، ألقت الممثلة الخاصة كلمة أمام مؤتمر المناخ في العراق، في إطار جهودها المستمرة لمساعدة العراق على التصدي للتحديات الناجمة عن تغير المناخ. وأشارت إلى أن تملح المياه والتربة والتصحر واختفاء الأراضي الصالحة للزراعة تعد شواغل بيئية وجودية. ووصفت تغير المناخ وندرة المياه بأنهما يضاعفان التهديد، وحذرت من تزايد مخاطر الفقر وانعدام الأمن الغذائي وفقدان التنوع البيولوجي والنزوح والهجرة القسرية وعدم الاستقرار والنزاع كنتائج محتملة لهذه التحديات. وفي حين رحبت الممثلة الخاصة بقرار رئيس الوزراء إعطاء الأولوية لتغير المناخ وندرة المياه في برنامج حكومته، فقد سلطت الضوء على الفرص المتعلقة بكفاءة الموارد وتوفير التكاليف وتطوير منتجات وخدمات جديدة. وأكدت التزام الأمم المتحدة بدعم دبلوماسية المياه الإقليمية، وتقديم المساعدة التقنية في مفاوضات المياه أو العمل كشريك في الدعوة إلى إجراء حوار فعال.

42 - وفي 15 آذار/مارس، ألقت الممثلة الخاصة كلمة أمام منتدى السليمانية السنوي السابع، الذي نظمه معهد الدراسات الإقليمية والدولية بالجامعة الأمريكية في العراق، السليمانية. وشددت، في كلمتها، على أنه من الضروري التركيز على الأولويات الرئيسية نظرا إلى القائمة الطويلة من التحديات العالقة التي يواجهها العراق. وأشارت كذلك إلى أنه من أجل أن يتمتع البلد بالاستقرار الذي يحتاج إليه لتحمل الصدمات

المستقبلية، فمن المهم التعلم بشكل جماعي من التاريخ وتجنب تكراره، لأن العراق يستحق أن يسمو فوق دورات لا نهاية لها من عدم الاستقرار والهشاشة.

43 - وفي 17 آذار/مارس، زارت الممثلة الخاصة سامراء في محافظة صلاح الدين، حيث التقت بالمحافظ والسلطات المحلية والسياسيين لمناقشة الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في المحافظة، وكذلك أهمية التعايش السلمي وبالتالي الحاجة إلى التفاهم المتبادل وتوافق الآراء بشأن سبل المضي قدما. كما زارت العتبة العسكرية المقدسة ومئذنة الملوية بالجامع الكبير في سامراء.

44 - وفي يومي 7 و 8 شباط/فبراير، زار نائب الممثلة الخاصة للمساعدة السياسية والانتخابية محافظة البصرة، حيث ناقش مع نائب المحافظ مسائل تتعلق بانتخابات مجالس المحافظات والدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة. كما زار أهوار الجبايش في محافظة ذي قار. وفي يومي 25 و 26 شباط/فبراير، زار محافظات بابل وكربلاء والنجف، حيث عقد اجتماعات مع مسؤولين حكوميين محليين وسلطات دينية وممثلين للمجتمع المدني لمناقشة التطورات السياسية، وانتخابات مجالس المحافظات، والدعم الذي تقدمه البعثة. وفي 29 آذار/مارس، زار نائب الممثلة الخاصة بعقوبة في محافظة ديالى، والتقى بالمحافظ والمسؤولين الأمنيين وممثلي المجتمع المدني. وكانت الحالة الأمنية في المحافظة وانتخابات مجالس المحافظات المقبلة من بين المواضيع الرئيسية التي نوقشت.

45 - وخلال زيارة إلى محافظة كركوك في 4 نيسان/أبريل، التقى نائب الممثلة الخاصة بالمحافظ بالنيابة وممثلي المجتمع المدني لمناقشة الحالة العامة في المحافظة وكذلك انتخابات مجالس المحافظات، بما في ذلك مشاركة النساء والأقليات في تلك الانتخابات. وفي 9 نيسان/أبريل، زار الموصل وسهل نينوى حيث أجرى محادثات مع المسؤولين ومنظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين بشأن التطورات الأمنية والانتخابية. وفي 10 نيسان/أبريل، زار نائب الممثلة الخاصة سنجار وناقش حالة تنفيذ اتفاق سنجار مع الممثلين المحليين، بما في ذلك ممثلين من المجتمعات المحلية الأيزيدية والعربية والتركمانية.

باء - المساعدة الانتخابية

46 - واصلت البعثة العمل مع السلطات الاتحادية والإقليمية في العراق، ومسؤولين من المؤسسات الانتخابية، وممثلي الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني بشأن المسائل المتصلة بالانتخابات.

47 - وواصلت البعثة أيضا تقديم الدعم الاستشاري للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بشأن إدارة الانتخابات، والتخطيط التشغيلي، والمشاركة الانتخابية الشاملة، وتعزيز عملية تسجيل الناخبين البيومترية الجارية. ويجري تطوير عدة دورات تدريبية محددة لزيادة تحسين القدرات التقنية لموظفي اللجنة في مجال تكنولوجيا المعلومات والانتخابات.

48 - وفي 12 شباط/فبراير، أجرى نائب الممثلة الخاصة حوارا مع مجموعة من ممثلي الأقليات في أربيل بشأن المسائل المتعلقة بالانتخابات في إقليم كردستان العراق. وعُقد الاجتماع استجابة لطلب من الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق لتقييم آراء الأقليات حول تمثيلها البرلماني. وخلال الاجتماع، قدمت البعثة ملخصا للمشاورات المختلفة التي عقدت في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2023 مع الأقليات في أربيل ودهوك والسليمانية بشأن تحديد وتخصيص المقاعد المكوِّنة للانتخابات البرلمانية الإقليمية المقبلة.

49 - وفي يومي 15 و 16 آذار/مارس، نظمت البعثة، بدعم تنفيذي من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، حلقة عمل بشأن تعزيز المشاركة الانتخابية وتثقيف الناخبين في إقليم كردستان العراق، وقد حضرها 40 ممثلا للمجتمع المدني.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

50 - في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 آذار/مارس، وثقت البعثة 31 حادثة أسفرت عن وقوع ما لا يقل عن 61 إصابة في صفوف المدنيين على الأقل (31 قتيلا، من بينهم 11 طفلا و 4 نساء، و 30 مصابا، من بينهم 15 طفلا وامرأتان). ونجمت غالبية الإصابات في صفوف المدنيين عن المتفجرات من مخلفات الحرب، تليها نيران الأسلحة الصغيرة، والهجمات المعقدة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

51 - وخلال الفترة نفسها، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال والإبلاغ عنها من 22 انتهاكا جسيما ارتكبها تنظيم داعش ضد 22 طفلا (3 فتيات و 19 فتى)، بما في ذلك مقتل 6 أطفال (فتاة واحدة و 5 فتيان)، وتشويه 15 طفلا (فتاتان و 13 فتى)، واختطاف فتى واحد.

52 - وفي 30 آذار/مارس، وقّعت حكومة العراق، وكذلك البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، بصفتهما الرئيستين المشاركتين لفرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ، خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قوات الحشد الشعبي. وتتطلب خطة العمل أن تعتمد الحكومة التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لتعزيز حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة، ولا سيما قيام القوات المسلحة بتجنيدهم واستخدامهم.

53 - وفي 4 نيسان/أبريل، نشرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري، في دورتها الرابعة والعشرين، تقريرها النهائي عن زيارتها القطرية الأولى إلى العراق. وقد نُظِّمت الزيارة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي التقرير، بينت اللجنة أنماط واتجاهات حالات الاختفاء القسري في العراق منذ عام 1968 وحتى الوقت الحاضر، ويسلط الضوء على غياب المساءلة عن حالات الاختفاء القسري، بما في ذلك الحالات الحديثة العهد. وقدمت اللجنة عدة توصيات في تقريرها لتحسين إجراءات منع الاختفاء القسري، بما في ذلك وضع حد للإفلات من العقاب، ووضع إطار إجرائي للبحث عن المفقودين، وسن تشريعات شاملة وفقا لالتزامات العراق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

54 - وفي كانون الثاني/يناير، أطلقت وزارة الداخلية منصة على الإنترنت لتمكين الجمهور من تقديم شكاوى بشأن ما يسمى بالمحتوى "المسيء أو المهين" على الإنترنت. وحتى 20 نيسان/أبريل، تم تقديم أكثر من 000 143 شكوى من خلال هذه المنصة، مما أسفر عن 14 تحقيقا وست إدانات لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك صدور أحكام بموجب أحكام قانون العقوبات تحظر المنشورات المخلة بالآداب العامة. ومنذ إطلاق المنصة الإلكترونية، أثار مدونون ونشطاء عبر وسائل التواصل الاجتماعي شواغل بشأن الافتقار إلى الوضوح القانوني بشأن ما يعتبر محتوى "مسيئا أو مهينا". وقد أدى هذا الافتقار للوضوح إلى زيادة الرقابة الذاتية على الإنترنت.

55 - وفي 27 شباط/فبراير، أعلن مجلس النواب، وفقا لمسؤولياته بموجب قانون المفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، عن تشكيل لجنة خبراء مؤلفة من 15 عضوا ستختار مجلسا جديدا للمفوضية العليا. وعقدت لجنة الخبراء اجتماعها الأول في 19 آذار/مارس ونشرت دعوة للمرشحين لتقديم طلبات ترشيحهم.

ولم يكن مجلس المفوضين نشطا منذ انتهاء فترة السنوات الأربع للمجلس السابق في تموز/يوليه 2021. وفي 5 نيسان/أبريل، أطلقت مجموعة من الناشطين العراقيين والمدافعين عن حقوق الإنسان حملة وطنية لدعم تعيين مرشحين مستقلين ومهنيين كمفوضين، ودعوا لجنة الخبراء إلى الالتزام بمعايير الكفاءة والمهنية والاستقلالية المبينة في المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

56 - وفي 10 آذار/مارس، واحتفالا باليوم الدولي للقاضيات، اشتركت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والرابطة العراقية للقاضيات في تنظيم مناسبة في بغداد لتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة على جميع مستويات القضاء. وحاليا لا توجد سوى 115 امرأة من بين 552 1 قاضيا ومدعيا عاما في البلد. وحضرت المناسبة قاضيات من جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق، وكذلك رئيس مجلس القضاء الأعلى، وممثلين للبعثات الدبلوماسية والأمم المتحدة. وأثنى نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، في كلمته أمام الحضور، على "إنشاء جمعية مخصصة للقاضيات في العراق كخطوة مشجعة لبناء المساواة بين الجنسين داخل سلك القضاء العراقي".

57 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وزعت الحكومة الاتحادية المدفوعات الأولى على الناجيات المستحقات للحصول على تعويض بموجب قانون الناجيات الأيزيديات. وفي 1 آذار/مارس، تلقى 24 ناجيا (21 امرأة و 3 رجال، جميعهم من الأيزيديين) أول دفعة من أقساطهم المالية الشهرية العادية. وسيحصل كل ناج على 7 ملايين دينار عراقي (حوالي 000 5 دولار). ومن بين أكثر من 641 1 طلبا للتعويض قدمت حتى الآن، وافقت لجنة التحقق من الطلبات المنشأة للنظر في الطلبات المقدمة بموجب القانون على 490 طلبا. ومُنحت مرتبات إلى 242 من الناجين الأيزيديين (نساء ورجالا) وبطاقات ائتمان إلى 252 شخصا. وتطلب اللجنة من الناجين تقديم شكوى جنائية أمام محكمة محلية من أجل الموافقة على الطلب. ولا يتوافق هذا الشرط مع قانون الناجيات الأيزيديات واللوائح ذات الصلة، التي تنص على أن ملفات القضايا تعد نوعا من أنواع الأدلة، ولكنها ليست إلزامية.

دال - المساعدة الإنسانية وتحقيق الاستقرار والتنمية

58 - في شباط/فبراير، فرغ الفريق القطري للعمل الإنساني من إعداد تقرير يقدم استعراضا عاما للانتقال من المساعدة الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية في العراق. وذكر الفريق أن ما يقدر بنحو 000 990 شخص (من النازحين داخليا والعائدين) لا يزالون في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وسيساعد التقرير الوكالات والجهات المانحة على تحديد أولوياتها لعام 2023. وقد مولت الجهات المانحة 336 مليون دولار من أصل 400 مليون دولار مطلوبة في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022. وعلى الرغم من أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يقوم بتقليص عملياته في العراق، فإنه يواصل الإسهام في ما تبذله الأمم المتحدة من جهود تهدف إلى دعم الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في سعيهما لإدماج النازحين داخليا في النظام الوطني للخدمات والحماية.

59 - وفي حين أن الوضع الإنساني العام في العراق قد تحسن، إلا أن وتيرة العودة إلى مناطقهم الأصلية لا تزال بطيئة بسبب سوء الخدمات الأساسية، وانعدام السلامة والأمن الجسديين، ومحدودية فرص كسب الرزق. وأبلغ الشركاء في المجال الإنساني عن وقوع 11 حادثا متصلا بإمكانية الوصول، حيث انطوى 60 في المائة منها على تدخل في تنفيذ الأنشطة، في حين تعلّقت نسبة الـ 40 في المائة الأخرى بقيود

إدارية. وتمت تسوية جميع الحوادث على الصعيد المحلي من خلال جهود الدعوة التي بذلتها دوائر العمل الإنساني.

60 - ولا يزال زهاء 1,17 مليون شخص نازحين داخليا في العراق، بما في ذلك 000 180 شخص يعيشون في 25 مخيما يديرها إقليم كردستان العراق ومخيم جدعة 1 في محافظة نينوى. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة الدعم إلى 000 103 نازح في 477 موقعا غير رسمي، بأساليب تشمل الحد من المخاطر والإحالات والدعوة وبناء القدرات وتنسيق الخدمات. كما تدعم المنظمة الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة العراق لإعادة مواطنيها من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انتقلت 154 أسرة، تتألف من 581 فردا (359 امرأة و 222 رجلا) إلى مخيم جدعة 1. ومنذ أيار/مايو 2021، عاد ما مجموعه 210 1 من الأسر، تتألف من 903 4 فردا (823 2 امرأة و 080 2 رجلا) إلى العراق من مخيم الهول.

61 - وفي 18 نيسان/أبريل، أعلنت وزارة الهجرة والمُهجَّرين إغلاق مخيم جدعة 5 في محافظة نينوى كجزء من برنامج الحكومة "لإغلاق ملف النزوح". وردا على ذلك، أصدر نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بيانا في اليوم التالي أعرب فيه عن قلقه إزاء أثر الإغلاق على سكان المخيم البالغ عددهم 566 1 شخصا، يشكل الأطفال ثلثيهم. وأشار إلى أن الإغلاق قد تم "دون إخطار وإعداد كافيين للنازحين داخليا والمجتمعات المستقبلة"، ودعا حكومة العراق إلى ضمان سلامة ورفاه سكان المخيم وشدد على التزام الأمم المتحدة بالعمل مع السلطات العراقية لضمان إعادة إدماج السكان على نحو مستدام.

62 - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الحكومية في العراق، بما في ذلك في إقليم كردستان، توسيع الطرائق التي يمكن بها للنازحين الذين طال نزوحهم تحقيق عودة مستدامة وتسهيل الاندماج المحلي وإعادة التوطين بما يتماشى مع الخطة الوطنية للحكومة وإطار العمل للحلول الدائمة في العراق، الذي يعد العراق واحدا من البلدان التي تجرب تنفيذ برنامج الأمين العام للعمل بشأن التشرد الداخلي. ويعمل فريق الأمم المتحدة القطري، بقيادة نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، عن كثب مع مكتب المستشار الخاص المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي في وضع استراتيجية للحلول الدائمة، تجمع بين الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية والسياسية.

63 - وفي يومي 10 و 11 نيسان/أبريل، أجرت حكومة العراق وفريق الأمم المتحدة القطري استعراض منتصف المدة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024. وكان الاستعراض يهدف إلى تقييم تنفيذ الإطار واستعراض خطط العمل المشتركة وضمان توافق الأولويات الاستراتيجية للإطار مع برنامج الحكومة. واشتركت وزارات الحكومة الاتحادية ذات الصلة في رئاسة الأفرقة العاملة المعنية بالمجالات الاستراتيجية الخمسة ذات الأولوية، من أجل ضمان الالتزامات والجهود المشتركة فيما يتعلق بتنفيذ الإطار. وستُلخّص نتائج الاستعراض للاجتماع المقبل للجنة التوجيهية المشتركة للإطار.

64 - وواصل نائب الممثلة الخاصة والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري إشراك حكومة العراق فيما يتعلق بتعزيز الأخذ بزمام الأهداف الإنمائية للبلد، مع التسليم بأنه في حين أن العراق يحرز تقدما نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، فهو لا يزال يكافح الفقر والبطالة وتوفير مياه الشرب النظيفة والطاقة. وفي هذا الصدد، نُظِّم منتدى بعنوان "نحو إدارة فعالة وكفؤة للمساعدة الإنمائية الرسمية" في 19 آذار/مارس. وقد حضر المنتدى، الذي نُظم بالاشتراك مع وزارة

التخطيط، ممثلون من الجهات المانحة. واستمر الحوار أيضا مع وزارة التخطيط لتعزيز تقاسم تكاليف الأنشطة الإنمائية، نظرا إلى أن الجهود الإنسانية يجري تقليصها وأن الحلول الإنمائية ينبغي أن تشمل احتياجات النازحين داخليا.

65 - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تحسين فرص الحصول على التعليم، حيث وزعت 023 10 مجموعة من اللوازم المدرسية على أطفال لم يلتحقوا بالمدارس أو تسرّبوا منها. كما وفرت اليونسكو التدريب المهني لـ 568 1 من الشباب الضعفاء، بمن فيهم 275 فتاة وشابة، في إطار مشروع إحياء مدينتي الموصل والبصرة القديمتين. وحصلت نحو 122 امرأة تلقين التدريب على وظائف في قطاعي إعادة الإعمار وإعادة التأهيل.

66 - ولا يزال الأمن الغذائي شاغلا. وبسبب فجوة في التمويل، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى وقف المساعدة الغذائية لـ 000 137 من النازحين داخليا في المخيمات في نيسان/أبريل، وسيضطر إلى وقف المساعدة الغذائية المقدمة إلى 000 38 من اللاجئين في المخيمات في آب/أغسطس ما لم تُوفّر أموال جديدة. وأعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أنها يسّرت الوصول إلى شبكات الأمان الاجتماعي للنازحين داخليا في المخيمات ومكّنت الأرامل والأشخاص ذوي الإعاقة من تقديم طلبات للحصول على استحقاقات. ومع ذلك، لا تزال أسر ضعيفة أخرى مستبعدة من شبكات الأمان الاجتماعي. ويسعى برنامج الأغذية العالمي للحصول على مبلغ 9 ملايين دولار لكي يتمكّن من مساعدة النازحين داخليا حتى 30 حزيران/يونيه 2023 واللاجئين حتى كانون الأول/ديسمبر 2023.

67 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، برنامج "يوم المزارعين الحقليين" في نينوى لتدريب الأسر التي تعيلها نساء وتعزيز ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي لتحسين سبل عيش المزارعين في المناطق المتدهورة.

68 - وفي الربع الأول من عام 2023، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتدريب أكثر من 250 قاضيا وموظفا في مجال إنفاذ القانون على مكافحة غسل الأموال.

69 - وفي 22 آذار/مارس، صدقت حكومة العراق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، لعام 1952 (رقم 102)، واتفاقية العمل البحري لعام 2006 الصادرتين عن منظمة العمل الدولية. والعراق هو ثاني بلد في المنطقة يصدق على اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا). وقامت حكومة العراق، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية، بمراجعة تشريعاتها المتعلقة بالضمان الاجتماعي من أجل توسيع نطاق الاستحقاقات الاجتماعية المتاحة للمواطنين، بما في ذلك استحقاقات الأمومة والبطالة، وتوسيع نطاق التغطية القانونية لتشمل العمال غير الرسميين.

70 - وفي خضم تدهور الأمن المائي في العراق، شرع البرنامج الإنمائي في رقمنة جمع البيانات وتحليلها لجودة المياه وحجمها في نهري دجلة والفرات، وأنشأ منصة وطنية لرصد وتخطيط استخدام الموارد المائية في العراق. وفي الوقت نفسه، يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة البيئة ووزارة التخطيط ومديرية تمكين المرأة لضمان تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مبادرات تغير المناخ في العراق. وأجري برنامج بحثي في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير انصبّ تركيزه على الآثار المحتملة لتغير المناخ على النساء والفتيات العراقيات.

71 - واستمرت عملية إزالة الألغام في العراق. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير 1,16 مليون متر مربع وإبطال مفعول 681 2 قطعة من المواد المتفجرة في محافظتي البصرة ونينوى. وواصلت الدائرة تعزيز قدرات اثنين من المنظمات الوطنية المعنية بإزالة الألغام في إطار الجهود الرامية إلى دعم استمرار الإجراءات الوطنية والمحلية المتعلقة بالألغام في العراق.

رابعا - المسائل الأمنية والعملياتية

ألف - آخر المستجدات بشأن الترتيبات الأمنية

72 - من أجل التمكين من القيام بعمليات الأمم المتحدة، واصلت إدارة شؤون السلامة والأمن الاضطلاع بأنشطة الرصد التي تقوم بها، وتكييف التدابير الأمنية وخطط الطوارئ، والاتصال بسلطات الحكومة المضيفة. واستمر نشر التنبيهات والإرشادات المنتظمة المتعلقة بالسلامة والأمن لإبلاغ الموظفين بالتهديدات أو التطورات والتغيرات الناشئة في البيئة الأمنية.

73 - ودعمت الإدارة ما متوسطه 46 بعثة ميدانية يوميا في جميع أنحاء البلد، وجميعها معرضة لمستويات مخاطر قدرت بأنها متوسطة أو عالية، وواصلت كفالة توفير الدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة من خلال التنسيق الوثيق مع الحكومة المضيفة.

باء - مرافق البعثة ومسائل اللوجستيات والطيران والمسائل المالية والقانونية المتعلقة بالبعثة

74 - بدأت البعثة مشروعا لإصلاح واجهة نهر دجلة المتاخمة للمجمع المتكامل للبعثة في بغداد. ويهدف المشروع إلى تحسين البيئة المحاذية للنهر مع تهيئة حيز للاستجمام.

75 - وأكملت البعثة العمل في محطة معالجة المياه بالتناضح العكسي في مجمع كركوك، مما أتاح للموظفين في كركوك إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب دون انقطاع.

76 - وأُجري تقييم هندسي للسلامة الهيكلية للمبنى الرئيسي في مجمع خيطان في الكويت، الذي يضم مكتب الدعم المشترك في الكويت. وخلص التقييم إلى أن المبنى آمن ولكنه يحتاج إلى تجديد وتدعيم هيكلي. وتحقيقا لتلك الغاية، اشتركت البعثة مع حكومة الكويت في مناقشة سبل المضي قدما وستُنسّق مع إدارة الدعم العملياتي قبل إطلاق المشروع.

خامسا -ملاحظات

77 - إني ممتن لحكومة العراق لتيسيرها زيارتي يومي 1 و 2 آذار/مارس. وأتاحت لي الزيارة أن أعرب عن تضامني مع حكومة العراق وشعبه. كما أتاحت فرصة ممتازة لمناقشة خطة الحكومة للإصلاح، وجهودها المبذولة للتصدي لتغير المناخ وندرة المياه، والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتنمية، ودور العراق في تعزيز الاستقرار الإقليمي، ضمن مسائل هامة أخرى.

78 - ويشجعني التزام حكومة العراق ببناء مستقبل سلمي ومستقر ومزدهر لجميع العراقيين. وسيكون استمرار القيادة القوية والشاملة، فضلا عن التصميم على العمل معا لصالح جميع العراقيين، أمرا أساسيا للتغلب على التحديات المتبقية. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الإصلاح الحكومي الذي يسعى إلى التصدي

للفساد، وتحسين الخدمات العامة، وتنويع الاقتصاد، وتلبية احتياجات الفئات الضعيفة، بما في ذلك النازحون داخليا والعائدون، يستحق دعما قويا. وينبغي أن يشمل ذلك دعم التنمية المستدامة الشاملة التي لا تترك أحدا خلف الركب وتسهم في المعالجة الشاملة لدوافع انعدام الأمن والضعف. وقد أظهرت اجتماعاتي مع ممثلي المجتمع المدني، بمن في ذلك النساء والشباب، بوضوح أن لهم دورا أساسيا يؤدونه في جعل هذه الإصلاحات حقيقة واقعة.

79 - وإحدى الأدوات الرئيسية لتنفيذ الإصلاحات هي الموازنة الاتحادية. وأرحب بموافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون الموازنة الاتحادية وأشير إلى أن القانون قيد النظر حاليا في مجلس النواب. وآمل أن يوافق مجلس النواب قريبا على ميزانية فعالة، مع أداء دوره الرقابي، لضمان أن يكون للحكومة أساس مالي مستقر وأن تكون قادرة على تنفيذ برنامجها على وجه السرعة.

80 - وتشكل العمليات السياسية والانتخابية الشاملة عناصر حيوية لبيئة ديمقراطية سلمية ومستقرة. ولذلك، فإني أرحب باعتزام الحكومة إجراء انتخابات مجالس المحافظات قبل نهاية عام 2023. ومع اقتراب موعد الأعمال التحضيرية للانتخابات، فمن الضروري ضمان احتفاظ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات باستقلالها وتزويدها بميزانية واقعية وإطار زمني لتنظيم الانتخابات. وللحفاظ على ثقة الجمهور في العملية الانتخابية وفي مساءلة المسؤولين المنتخبين، فإن الشفافية والشمول أمران بالغا الأهمية.

81 - وفيما يتعلق بالانتخابات المزمع إجراؤها في إقليم كردستان العراق، أدعو الأحزاب السياسية في الإقليم إلى مواصلة البحث عن أرضية مشتركة بشأن المسائل الخلافية، بما في ذلك الإطار الانتخابي. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم المؤسسات الانتخابية الاتحادية والإقليمية في العراق، تمشيا مع ولاية المساعدة الانتخابية التقنية التي تضطلع بها البعثة.

82 - وإن وجود علاقة قوية بين بغداد وأربيل أمر بالغ الأهمية للاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي في العراق. ولذلك، فإني أرحب بالخطوات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لمعالجة عدد من المسائل العالقة بينهما وأشجعهما على التحرك نحو حوار مؤسسي ومنتظم ومنظّم من أجل التوصل إلى اتفاقات دائمة قائمة على الدستور بشأن جميع المسائل العالقة.

83 - وأشيد بالتزام حكومة العراق بالنهوض بالاستقرار الإقليمي من خلال الحوار والدبلوماسية. ويعد الاحترام الكامل لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحسن الجوار أمرا أساسيا لتعزيز الاستقرار الإقليمي. وأحث جميع أصحاب المصلحة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واتخاذ خطوات ملموسة لبناء الثقة نحو تخفيف حدة التوترات، بأساليب تشمل الاستفادة من مختلف الصكوك لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

84 - كما أرحب باستمرار مشاركة حكومة العراق مع كل من البعثة وآليات هيئات معاهدات الأمم المتحدة بشأن مسألة الاختفاء القسري. وأحث الحكومة على اتخاذ التدابير التشريعية والسياساتية اللازمة لحظر ومنع حالات الاختفاء القسري وتوفير المساءلة والإنصاف للضحايا. وسيشمل ذلك تنفيذ التوصيات الشاملة التي قدمتها اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري في التقرير النهائي لزيارتها القطرية الأولى إلى العراق، الذي اعتمدته اللجنة وأطلعت الحكومة عليه في نيسان/أبريل.

85 - وأرحب بالخطوات التي اتخذها مجلس النواب للبدء في عملية الاختيار والتعيين لمجلس مفوضين جديد للمفوضية العراقية العليا لحقوق الإنسان. وأشجع مجلس النواب على أن يكفل، من خلال لجنة الخبراء

المنشأة لهذا الغرض، أن يجري اختيار المفوضين وفقا للأحكام ذات الصلة من القانون المحلي وبما يتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، والتي يجب، وفقا لها، أن يكون مجلس المفوضين مستقلا على وجه الخصوص وأن يوفر تمثيلا تعدديا للقوى الاجتماعية المشاركة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق.

86 - وتبين الجهود التي تبذلها حكومة العراق لإعادة مواطنيها من مخيم الهول إلى وطنهم أن الإعادة المسؤولة إلى الوطن ممكنة. وأحث الدول الأعضاء التي لديها رعايا في نفس الوضع على اتخاذ خطوات مماثلة لدعم الإعادة الكريمة إلى الوطن وفقا للقوانين الدولية ذات الصلة. وإضافة إلى ذلك، أشجع حكومة العراق على مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة مواطنيها إلى أوطانهم، وأن تعجّل، فضلا عن ذلك، بإعادة إدماج العائدين في المجتمعات المحلية.

87 - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية ومواصلة العمل لإيجاد حلول دائمة لمساعدة النازحين داخليا. وفي هذا الصدد، أرحب بالتزام حكومة العراق بالعمل مع مستشاري الخاص المعني بإيجاد حلول للتشرد الداخلي على إيجاد حلول للنازحين داخليا. غير أن ذلك يجري في مشهد يتسم بنقص التمويل. وأحث المجتمع الدولي على أن يظل ملتزما تجاه العراق وشعبه، مع تشجيع حكومة العراق على كفالة تلبية جميع الاحتياجات الإنسانية.

88 - والعراق معرض بشدة لتغير المناخ وندرة المياه. وأدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه للجهود العراقية الرامية إلى التخفيف من حدة هذه المسائل والتكيف معها واغتنام الفرص المتاحة. ولما كانت هذه التحديات لا تعترف بالحدود، فإنني أشجع أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي. وفي ضوء ذلك، تشجعني الخطوات التي اتخذتها حكومة العراق مؤخرا، وأشير إلى أن العراق هو أول بلد في الشرق الأوسط ينضم إلى اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية.

89 - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلتي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، جانين هينس - بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر في تنفيذ ولاية المنظمة في البلد.